المحاضرة الثانية عشر

مسؤولية المنظمة وفقا للقانون الداخلي للدول

من المعلوم أن للمنظمة الدولية أن تجري من التصرفات وفي حدود ميثاقها ما تشاء من بيع وشراء وتعاقد وكذلك بعض التصرفات التي تحتاجها لتسيير شؤونها اليومية وقد تقوم بعض هذه التصرفات في دولة المقر أو في دولة أخرى سيشملها نشاطها الذي قامت من أجله سواء في الدول الأعضاء وغيرها فإذا ما تصرفت المنظمة هذه التصرفات وترتب على ذلك قيام مسؤوليتها العقدية أو التقصيرية فإن تصرفها هذا يترتب مسؤوليتها العقدية أو التقصيرية وفقا لقواعد التشريع الوطني لتلك الدولة وتكون مسؤوليتها هنا كمسؤولية الأشخاص العادية أو المعنوية في نطاق تلك الدول والمقرر فيها وتطبق عليها القوانين السارية مع ملاحظة ما تتمتع به تلك المنظمات من مزايا وحصانات وما تتضمنه اتفاقات المقر عادة وفي هذه الحالة لا تقوم المسؤولية الدولية إلا إذا استنفد المتضرر من هذا التصرف طرق الطعن التي له أن يلجأ إليها وبدون جدوى وفي هذه الحالة تتدخل دولته لحمايته والحفاظ على حقوقه مما يجعل دولته طرفا في النزاع وبالتالي يكون هذا النزاع محكوما بقواعد القانون الدولي وإذا كنا قد حددنا مسؤولية المنظمة الدولية وعلى الشكل السابق إلا أنه يجب القول بأن مسؤولية المنظمة الدولية لا تقوم إلا إذا تحققت الشروط